

ملحق

السنّة الثانية

العدد ٣١

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

و ٨ كانون اول سنة ١٩٣٠

عمان : الاثنين في ١٨ رجب سنة ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة العاشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

تحت إشراف المحرر

الجلسة العاشرة

افتتحت الجلسة العاشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ٢٦-١١-١٩٣٠ المصادف يوم الاربعاء في الساعة العاشرة برئاسة نخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية

نخامة الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط

فقرئ من قبل السكرتير

نخامة الرئيس - عندنا نتمه المذكرة في قانون سرقة مواد السكة الحديدية الحجازية تفضل

يا ابراهيم بك

ابراهيم بك - بعد ان قرأ المادة الثالثة من القانون المذكور المدرجة في الضبط السابق اعطي

الكلام من قبل فخامة الرئيس الى العضو نجيب بك ابو شعر :

نجيب بك ابو شعر - تكلمنا مطولاً بشأن فحوى المادة الثالثة من مشروع هذا القانون وانا شخصياً كنت من الذين لا يجنون على الموافقة على نص هذه المادة اولاً لان جميع مواد السكة الحديدية التي ربما سرقت او اعتدى عليها حتى الآن قد استعملت في البناء او في شيء آخر من جهة واما من جهة ثانية فربما وقع هذا الاعتداء ابان الاحتلال او بعده بسنة على الاكثر فيكون العفو العام الذي صدر في ١٩ نيسان ١٩٢٨ قد شمل ايضاً الجريمة التي بنيت على اخذ هذه المواد ثم ان ادارة السكة الحديدية قد باعت كثيراً من مواد السكة الحديدية للاهلين وقد استعملت هذه المواد كما استعملت التي اعتدى عليها ابان الاحتلال كما ذكرت ولا يوجد امة فارق بين ما اعتدى عليه وما بيع من قبل ادارة السكة وحيث ان القصد من وضع مثل هذا القانون هو اولاً منع الاعتداء على مواد السكة الحديدية وبصدد هذا المنع يعني الاهلون الذين لديهم مثل هذه المواد من تقديم اي بدل لادارة السكة .

ولكن المادة الثالثة تشترط تسجيل هذه المواد وهنا بيت القصيد ولا يخفى على مجلسكم العالي بان من وراء هذا التسجيل مشان ومتاعب وصعوبات جمة على الاهلين وما دام القصد هو مساعدة الاهلين بهذه المواد فما الموجب اذاً لتسجيلها ؟

لذلك فاني ارى لازوم لشرط التسجيل من جهة ووضع مدة معينة لهذا التسجيل ثانياً ما دام في البلاد حكومة تسهر على مصالح الاهلين وعلى مصالح السكة الحديدية

فانا اقترح ان تكون المادة الثالثة تشتمل على نقره واحدة « يعنى كل من وجد لديه مادة من مواد السكة الحديدية الحجازية حتى تاريخ العمل في هذا القانون »

ابراهيم بك - ان العضو يقول ان الاعتداء قد وقع على مواد السكة الحديدية عند ابلت الاحتلال وبما ان صدور العفو وقع في سنة ١٩٢٨ فالمسألة في هذه المواد حاصلة بطبيعتها سواء قبل هذا القانون او لم يقل مما يدل على ان حضرة العضو لم يطلع على الاسباب الموجبة التي ورد فيها انه ظهر بالتفتيش الذي جرى (١٩٢٩) على السكة الحديدية بين معان والمدورة انه سرقت في ثلاثة سنوات ٣٦٢ قضياً من قضبان السكة الحديدية بمعنى ان القسم الاعظم من هذه المواد سرقت بعد صدور العفو العام فاذا لم يقل هذا القانون بما فيه المادة الثالثة ستكون العقوبة حسب قانون الجزاء

ان ثم حضرة العضو يقول انه لا حاجة للتسجيل وان العقاب سيقع على الذين يسرقون مواد من السكة بعد نفاذ هذا القانون مع انه بالجلسة السابقة قلت انه لا بأس من ذلك وذاتاً المقصد من وضع هذا القانون هو تأميناً لهذه الغاية ونريد من التسجيل تعيين المواد التي اخذت قبل نفاذ هذا القانون فاذا عثر على شيء من مواد السكة الحديدية بيد الاهلين فسيضطر اعطاء الحكم فيها بمجرد وجودها عند اي شخص كان اما اذا كانت المواد مسجلة فأخذها معنى من العقوبة ولا تسترد من أخذها اذا كانت ضمت الى بنائه واما اذا كانت المواد المسروقة مسجلة يعاقب صاحبها حسب المادة الخامسة من هذا القانون واما اذا كانت اخذت بعد نفاذ هذا القانون بعد أخذها سارقاً .

نجيب بك ابو شعر - نفضل حضرة العضو المحترم مقرر لجنة القوانين بانني لم اطبع على الاسباب الموجبة لهذا القانون وقد اطلمت عليها تماماً فوجدت ان سبب وضع مثل هذا القانون هو فقدان (٣٦٢) قضياً من قضبان السكة الحديدية بين المدورة ومعان اعني ما يقارب حدود شرقي الاردن الشرقية الجنوبية

ثم ان عدد هذه القضبان المفقودة قد اخذت خلال سنة ١٩٢٩ فلو اخذنا تاريخ صدور العفو مع هذا التاريخ المنصوص عليه في الاسباب الموجبة لوجدنا ان تكون مضطربين لوضع قانون عام لشرقي الاردن وسببه فقدان بعض قضبان من خط السكة الحديدية ، اعني لو اخذنا النسبة بمعدل ثلاث سنين مع عدد القضبان المفقودة واخذنا تاريخ صدور العفو العالي بين الاعتبار لوجدنا بان الموجب لوضع هذا القانون هو لسواد عين ادارة السكة الحديدية لفقدان بعض قضبان حديدية لا غير ربما لا تتجاوز عدد اصابع اليد

ثم من جهة ثانية ربما وافقت حضرة المقرر للجنة على شيء منها وهي مسألة مواد هذه السكة التي يجوزها الاهلين .

فالاولى على ادارة السكة الحديدية ان تثبت بانها خصم في اية دعوى تقيمها في سبيل استرداد هذه المواد ثم ان خط السكة الحديدية يمر في اراضي معينة بامارة شرق الاردن فما الموجب من جعل هذا القانون عاماً شاملاً فسيضطر الاردني الذي لديه مادة من مواد السكة وهو على حدود شرق الاردن القريبة او بلدة صغيرة نائية يتعذر عليه الهجر لمركز الحكومة لا بل يتعسر عليه ان يحيط علماً بمثل هذه التعليلات ومثل هذا القانون ولا يسهي عن بال مجلسكم بان قانون الذي صدر باعفاء اهالي شرق الاردن من رسوم الانتقال لم يأخذ به خيراً بالثمة عشرة من السكان فكيف بالحري عند وضع مثل هذه المادة ومثل هذا القانون اني اصر على رأيي السابق .

شمس الدين بك - اقترح تعديل كلمتين فقط فبدلاً من ان تكون المدة شهر فليكن (ستة اشهر) وكلمة استدعاء (بيان) ليس عليه طوابع والتصديق على هذا القانون هو ضروري لانه بعد عفو ثاني بعد العفو العام الاول وينبغي الاهالي افادة كلية .

ابراهيم بك - لا اري مانعاً يمنع من قبول اقتراح شمس الدين بك وقد كنت قلت في الجلسات السابقة لأبأس من تبديل كلمة استدعاء ببيان بلا طوابع اذا كانت يوجد حيف على الاهالي من وجود هذه الكلمة .

نظمي بك - اني كمضو بلجنة القوانين لا اعترض على صيغة المادة بل افكر بالاعتراض على المقصد من وضعها لان المقصد من وضعها هو منح ادارة السكة حق جديد بمقتضاه ستهيمن هذه الادارة على من يجوزتهم مادة من مواد السكة سواء اتصلت اليهم بطريق الشراء او بأية صلة كانت وسواء اتصلت اليهم قبل ان تتولى هذه الادارة اعمال هذا القسم او بعدها ثم يجب ان لا نبحت في منطق هذه المسألة فقط بل يجب ان الفت نظر الاعضاء الكرام الى المواد الاخرى في هذه المسألة يظهر ان كل من وجد بجوزته مادة من المواد يجب عليه ان يسجلها لدى التصرف ولكن مادة اخرى قضت بالاستيلاء على من يوجد بجوزته من الاهلين مادة من المواد ان لم يتضح انه سجلها فاذا يري هذا القانون الى تقليد ادارة السكة الحديدية ما هو بجوزة الاهلين حتى ما اصل اليهم بطريق الشراء او بالطرق المشروعة الاخرى وهذا بالرغم من ان هذا القانون وضع لصيانة مواد السكة الحديدية بيد ان هذه الادارة لا تعلم من امر مصيرها شيء ولم تعرض علينا ميزانيتها ولا هي تحت سيطرة القانون وقد سبق ان اتت هذه الادارة واقامت الدعوى على احد الناس وبالنتيجة قضى لها ولما اعترضت

على هذا الحكم جاءت وقالت بلسان مدبرها انا لست من دوائر الحكومة ولا للقضاء علي اقل سيطرة فما عليكم الا ان تذهبوا لفلسطين وبعد الاستئذان من اللندوب السامي تری بجني الدعوى فما الموجب اذا لاقرار هذا القانون لكي يعطى لادارة لا تعرف على حكمها السيطة على من يجوزتهم مادة من المواد ولهذا اقترح ان لا تقبل هذه المادة .

شمس الدين بك - اساساً هذا المشروع كان عرض علينا وقررنا حالته على اللجنة وجاء من اللجنة لينظر فيه مادة فادة فاعلينا الآن الا ان تذكر في موادها ثم عند المذاكرة بمجموعه يمكننا ان لا نقبله حسب نظامنا الداخلي واما ما قاله الزميل نظمي بك بشأن ما قاله مدبر السكة الحديدية فهذا شيء مسجل وحقيقي .

نجيب بك الشريدي - اذا تكلم احد الزملاء وابدا رأيه وكان ذلك الرأي منطبقاً على الرأي الذي يليه فلا اري حاجة لتكرار الرأي عينة ليقال ان النائب تكلم لذلك فان ما تفضل به الزميل نظمي بك هو عين الرأي الذي كنت افكر بابدائه ولذلك فاني اتني على هذا الرأي وقد بحث في جلسة سابقة بلزوم رفض هذا القانون وبينت الاسباب في حينها ولا شك ان اعضاء المجلس المحترمين يتخبطونها وثم ان المادة الثالثة من هذا القانون هي في الحقيقة كل اتمانون لان القانون يشتمل على تعريف وتسمية وتسجيل المواد واستردادها وإيقاع العقوبات يتق من يكتمها بعد مرور مدة معينة اذ ان البحث في المادة الثالثة معناه اننا بحثنا بمجموع القانون لان ما عدا هذه المادة كما قلته عبارة عن تسمية وإيقاع عقوبات ولا حاجة للأطباء بتضيق الوقت بعد ان كفاي نظمي بك مؤنة البحث اكرر تجميع رأيه واقترح رفض هذا القانون .

توفيق بك - بمناسبة ما قاله حضرة الزميل نظمي بك اري ضرورة لاعطائه بيان باسم الحكومة على ما قيل في محكمة البداية بصدد دعوى اقيمت على ادارة السكة الحديدية الحجازية نعم ! ان ما تفضل به الزميل واقع فقد ذكر وكيل ادارة السكة الحجازية عن ان هذه الادارة غير تابعة لحكومة شرق الاردن وبسبب هذا الادعاء طلب رئيس محكمة البداية ان تجنيه الحكومة عن صحة هذا الادعاء او عدمه فالمجلس التنفيذي الذي بحث في جلسته الاخيرة في هذا الشأن وقرر ان يجاب رئيس محكمة البداية بان ادارة السكة الحديدية الحجازية في عمان هي ادارة رسمية تابعة لحكومة شرق الاردن ذات ميزانية مستقلة وان الخط الجنوبي هو جزء من اجزاء هذه الادارة وعلى ذلك سوف تكون ادارة الخط تابعة للقضاء في شرق الاردن ولا فرق بينها وبين الدوائر الاخرى في هذا الشأن

وما على المقرر الا ان يبين النقاط القانونية لحضراتكم بشأن الغاية والمقصود من وضع هذا القانون .

عوده بك - لقد رأيت بعض الزملاء يترددون في قبول هذا القانون ويرى انه مضر بمصلحة البلاد وغير نافع لها والبعض منهم كان يرغب ان لا يوضع قانون لدائرة غير خاضعة للحكومة فما الاعتراض الاخير فقد حل الآن بواسطة تصريحات سكرتير الحكومة التي ابداهها امامكم الآن والتي منها يفهم ان الحكومة تعترف بان هذا الخط لها

نجيب بك الشريدي - ولكن قولاً

عوده بك - (مداوماً) فاذاً لو راجع مدير السكة المدعي العام واخبره انه يوجد بجوزة فلان عدد من مواد السكة الحديدية وهذه المواد سرقت حديثاً فيجب عليك بصفتك ممثل الحكومة لدى القضاء ان تقيم الدعوى على ذلك الشخص وتطلب مجازاته وتسترد منه تلك المواد فهل يمكن للمدعي العام ان يتصل من قبول هذه الدعوى واجراء التحقيقات فيها لا اظن انه في وسع المدعي العام ان يرفض . وطالما الامر لا بد من وقوعه فارجو من الزملاء الذين يعترضون على سن مثل هذا القانون ان يجدوا لنا الوسيلة النافعة التي ترفع العقوبات عن عوانق الاهلين .

نعم ربما قائل يقول ان هذه المواد كانت موجودة عند الاهلين قبل صدور العفو العام ولكن هذا القول يحتاج الى اثبات ولربما ادارة السكة لتغلب على الاثبات الشخصي لماذا لم نوافق على هذه المادة طالما ان حكومتنا تعتبر هذه الدائرة دائرية رسمية والاشخاص الذين يوجد في حوزتهم هكذا مواد من السكة الحديدية هم من رعاياها فبالاخرى ان لا يضيع حق قانوني بين دائرة من دوائرنا وبين الفرد من افراد رعايا الحكومة

اوافق على اقتراح شمس الدين بك من حيث تعديل الكلمتين اللتين ذكرهما فيما يتعلق بتزويد المدة لستة اشهر وتغيير الاستدعاء ببيان بلا طابع

نجيب بك ابو شعر - انا جدياً مسرور من تصريح سعادة السكرتير العام من انه قد صدر قرار من المجلس التنفيذي يجعل ادارة السكة الحديدية تابعة للحكومة في شرق الاردن قضائياً فالآن لدينا ثلاثة مواد هامة لبحث بها اولاً هل للمجلس التنفيذي حق اعطاء قرار بضم ادارة السكة الحديدية واعتبارها دائرة من دوائر الحكومة كما قال عوده بك ثانياً هل تعد السكة الحجازية التي تمر في اراضي شرق الاردن ملكاً للحكومة ام لا ثالثاً هل تنقاضي حكومة شرق الاردن ضرائب متنوعة على مال السكة الحديدية من موارد في شرق الاردن اما اذا بحثنا في النقطة الاولى

وهي الحاق ادارة السكة الحديدية لحكومتنا فهذا يخالف كل مخالفة لنصوص الدستور لان الحاق مثل هذا لا يجوز الا بقانون

فخامة الرئيس - لا يوجد الحاق فالرجاء عدم تطويل الكلام واضاعة الاوقات سدى .

نجيب بك ابو شعر - اطلب من الحكومة ان تبيني على استلتي .

ابراهيم بك - ان كل هذا هو خارج عن الصدد .

نجيب بك ابو شعر - ان كل كلامي داخل في الصدد ومن الصدد والى الصدد اطلب من الحكومة الاجابة

مقال باشا - ولماذا كل هذا الكلام بخصوص السكة الحجازية انا اقول لكم القضية الحكومة هي التي خربت هذه السكة والاهالي خربوا القسم الاخر منها

والان مضي ماضى فاعملوا المادة الموجودة في هذا القانون ستة اشهر كما قال شمس الدين وانها هذه القضية .

ابراهيم بك - السرقة ممنوعة مهما تكن صبغة هذه الشركة .

شمس الدين بك - فلنفرض كما يفضل ابراهيم بك ان شركة اجنبية جاءت من لوندن فهل من المنوع سرقة موادها وهل للقضاء سلطة عليها ؟

ابو شعر بك - مادام السلطة للقضاء وما دام يوجد قانون الجزاء فلا لزوم لمثل هذا القانون فخامة الرئيس - اضع اقتراح شمس الدين بك بالرأي اي تقدير كلمة شهر ب (ستة اشهر) وكلمة استدعاء ب (بيان بلا طابع) هل توافقون على ذلك ؟

قوافي المجلس على هذا التصحيح بالمادة الثالثة وقبلت المادة المذكورة المادة الرابعة .

مواد السكة الحديدية التي اعطيت البيانات عنها الى المتصرف بمقتضى احكام المادة السابقة يسمح ببقائها لدى الشخص الذي وجدت في حوزته اذا كانت قد ضمت قبل تاريخ نفاذ هذا القانون بصورة دائمة الى بناء او اي انشاء آخر وتدوّن البيانات بكاملها في سجل خاص من قبل المتصرف شمس الدين بك - انا اقترح حذف العبارة الآتية اذا كانت قد ضمت قبل تاريخ نفاذ هذا

القانون بصورة دائمة الى بناء او اي انشاء آخر والفقرة الاخيرة من هذه المادة

نظمي بك - كنا نثني على هذا الاقتراح

ابراهيم بك - ان هذه المادة تحتوي على صنفين من مواد السكة الحديدية المصنف الاول

المادة التي ضمت الى البناء والثانية التي لم تضم فالمضموم الى البناء يبقى على حاله منعا لضرر صاحب البيت واما القسم الذي لم يضم الى البناء او الى اي انشاء وكان اخذ بلا مسوغ شرعي فما هو السبب لاستبقائه بيد آخذه لانه اخذه بصورة غير مشروعة واذا كنا وافقنا على عدم استرداد القسم الاول فاما معنى ابقاء المادة الغير منضمة الى اي بناء في حوزة سارقها مع ان هذا الابقاء يضر بمصاحبة السكة المجازية لذلك ارى من المصلحة والعدل والقانون ان تقبل هذه المادة على علاقتها .

شمس الدين بك - اذا كنا نريد ان نبحث يا ابراهيم بك بالمشروع وغير المشروع يجب علينا ان لا نبحث في هذا القانون لان الشركة باعت كثير من مواد هذا الخط نجيب بك ابو شعر - الكلام لي وما قلته سابقا في صدد المادة الثالثة يستدل منه صريحا الراي الذي اريد ان ابيده في صدد المادة الرابعة فانا اثني على اقتراح الزميل شمس الدين بك من جهة حذف العبارة التي تلاها لان الاهلين قد استعملوا كل ما حصلوا عليه من المواد في البناء من جهة اخرى اما من الجهة الثانية فان الاهلين قد حصلوا على مواد كثيرة بقرعة مشروعة اي بقرعة الشراء من ادارة السكة الحديدية وقد سبق وقلت انه لا يوجد اي فرق بين المواد التي اشتراها الاهلون والمواد التي اخذت بطريق غير مشروعة ابان الاحتلال . فتمنا للتنباس وحرضا على حقوق الاهلين وما دامت ادارة السكة الحديدية نفسها لا تنوي اخذ المواد التي استعملت لذلك لا ارى لزوما للفقرة الاخيرة من هذه المادة ولا للعبارة التي تنص بان تصادر المواد التي لم تستعمل في بناء اي انشاء دائمي فلربما جاءت ادارة السكة الحديدية وقالت عس البناء العادي الذي يقطنه القرويون و يسمىونه (خشش) غير بناء دائمي واثني على اقتراح الزميل ما دام القصد من وضع هذا القانون كما سبق .

نظمي بك - اثني على اقتراح الزميل شمس الدين بك

ابراهيم بك - المواد التي اخذت بغير وجه شرعي تسترد فقط على شرط ان تكون مستعملة في بناء دائمي

شمس الدين بك - ولكن ارجوك يا ابراهيم بك ان تملني عن الاسباب الشرعية التي اخذنا نحن من اجلها اذا كنت تريد ان تبحث في المشروعة

نخامة الرئيس - هل توافقون على اصل المادة ؟

فل يوافق المجلس عليها

نخامة الرئيس - هل توافقون على اقتراح شمس الدين بك الذي ابداه ودخل الضبط ؟ فوافق المجلس على اقتراح شمس الدين بك القاضي بتصحيح المادة على الصيغة التي ابداه وهي ان تحذف الفقرة التي تأتي بعد في حوزته الموجودة في السطر الثاني من المادة الاولى كلة وتدون البيانات الموجودة في السطر الثالث وقبلت المادة على هذه الصورة من قبل المجلس

المادة الخامسة - كل من وجدت في حوزته بعد انتهاء المدة المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون مادة من مواد السكة الحديدية يعرض نفسه بعد الادانة لعقوبة لا تزيد على (٥٠) جنيناً فلسطينياً او للعجز مدة لا تتجاوز ستة اشهر او لكلتا العقوبتين الا ان تكون تلك المواد قد دونت في السجل الذي يحفظه المتصرف بمقتضى احكام هذا القانون

نظمي بك - ان بقيت هذه المادة على صفتها الحاضرة تتعارض مع المادة التي من اجلها عدلت المادة الرابعة ، وطالما القصد هو صيانة مواد السكة الحديدية اقترح ان تعدل المادة الخامسة كما يلي : « كل من يسرق مادة من مواد السكة الحديدية المجازية بعد نفاذ هذا القانون يعرض نفسه بعد الادانة لعقوبة لا تزيد على عشرين جنيناً فلسطينياً او للعجز مدة لا تتجاوز اثلاثة اشهر او لكلتا العقوبتين »

ابراهيم بك - اذا قبلنا هذا التعديل معناه اننا نجحنا سرقة المواد

نجيب بك ابو شعر - ان المادة الخامسة بنصها الحاضر تنطبق تماماً مع النص السابق للمادة الرابعة فاما دامت مجلسكم العالي عدل المادة الرابعة فلا بد من تعديل المادة الخامسة بنفس الروح والمعنى الذي عدلت به المادة الرابعة ففي المادة الرابعة قد اعفي الاهلون من جميع مواد السكة الحديدية الموجودة لديهم وفي المادة الثالثة اشترط تسجيلها اما المادة الخامسة فتتص على العقوبة بحق من لم يسجل تلك المواد الموجودة لديه بالعجز ستة اشهر او بغرامة (٥٠) جنيناً فلسطينياً ان هذا الامر لا ينطبق على عقل وعلى منطق ولذلك اقترح ان تكون المادة الخامسة كما يلي :

« تصادر مواد السكة الحديدية التي توجد بمجوزة الافراد ولم تسجل في انتهاء المدة المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون »

ثم اذا ادعى بسرقة اية مادة من مواد السكة الحديدية مجدداً فيرجع لقانون الجزاء المطبق في البلاد .

شمس الدين بك - اوافق على اقتراح نظمي بك على شرط ان يعدل اقتراحه بـ ٥٠ جنيناً وخمس ستة اشهر الحد الاعظم

نجيب بك الشريدي - اقترح ان تكون المادة الخامسة كما يلي :
« كل من يسرق مادة من مواد السكة الحديدية المحجازية بعد نفاذ هذا القانون اذا لم يكن قد سجلها بصادر ويعاقب القاعل وفقاً لقانون الجزاء »

عوده بك - اختلف رأي بعض الزملاء على صيغة المادة الخامسة من هذا القانون فالبعض منهم يريد ان يضم على صيغة هذه المادة شرط قانوني بان لا يستحق العقاب الا من سرق من مواد السكة الحديدية وعلى هذه الصورة لا يمكن تطبيق اسيء عقاب لو سرقت جميع ادوات السكة الحديدية لانه ظلالا وجود اللال المسروق لا يكون دليلا ولا هو باثبات على وقوع السرقة فكيف اذا يمكن ان تثبت السرقة ويستحق عليها العقاب ؟

وبالعوض منهم يرغب ان يترك تحديد الجزاء للقضاء وتطبيق مواد قانون الجزاء على السارق فان اراى بدوري ان عدم تسجيل كل الاشخاص ما عندهم من المواد في مدة ستة اشهر التي حددت في المادة السابقة فامر يستلزم النظر ولا بد من اعتبار كل شخص وجد بيده مادة من مواد السكة الحديدية ولم يسجلها سارقاً والان اذا لم يعتبر سارقاً كل من كان في حوزته مادة من مواد السكة ولم يسجلها فيمكن لكل شخص يميل الى السرقة ان يسرق من مواد السكة الحديدية ما يتيسر له وثم يدعي انه لم يكن سارقاً ولا يحميه اذا تمكنت السكة الحديدية من لحوق علمها بما لديه من موادها ان هذه النظرية لا تتوافق على النظريات القانونية العامة .

فلو قلنا انه سرق لعمرو فرس فلا يحق له ان يستردها ما لم يثبت ان زبدها منه وبين كيفية وقوع السرقة ونفاذها فلا نقول الناس ان وجود الفرس بيد زبده هو دليل كاف بان عمرو هو السارق ان النظريات العامة تجعل وجود المواد المسروقة في يد السارق هي كافية للأدانة فان لم يأتي هذا الشخص ويثبت كيف وصلت له هذه المواد للمسروقة فيعد سارقاً .

ارى ان هذه المادة يجب ان تبقى على صيغتها الحاضرة واما قضية تحديد العقاب سواء من حيث الفرامة او من حيث الجزاء فاذا تأملنا باحكام قانون الجزاء وتركنا للقضاء العمل بموجبه فقرأ اشد بكثير من الاحكام التي وردت في هذه المادة لان في قانون الجزاء مجازى سارق الحيوان بالحبس سنة فاذا كانت سرقة حيوان لا توازي قيمة شلن واحد مجازى عليه السارق بالحبس سنة حسب قانون الجزاء فكيف يكون جزاء من سرق مادة من مواد السكة الحديدية التي هي اثنى بكثير من قيمة كل حيوان

فاذا نظرنا الى العقوبات المدرجة في هذه المادة وقارناها بالعقوبات المدرجة بقانون الجزاء رأينا

الفرق ظاهر وان العمل بموجب هذا القانون هو افيد لمصلحة الخلق وامن لحقوقهم اقترح ان يرد كلمة واحدة على المادة وهي (ان تسترد منه تلك المواد)

نظمي بك - اقترح الصيغة الآتية :
كل من يسرق او يأخذ بصورة غير مشروعة مادة من مواد السكة الحديدية المحجازية بعد نفاذ هذا القانون تصادر ويعرض السارق او الآخذ نفسه بعد الادانة لفرامة لا تزيد على (٥٠ جنياً فلسطينياً او للحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او لكنا العقوبتين) .

ابراهيم بك - ضعوا يا فخامة الرئيس التعديل بالرأي لان الاصول هكذا يقضي .
نظمي بك - احترنا مع الحكومة اذا سألتناها لماذا وضعت هذا القانون قالت نفعا للاهلين واقسم بالله ان هذا القانون لم يوضع الا لاجل سكة الحديد الموجودة في شرق الاردن

فخامة الرئيس - اضع التعديل بالرأي .
نظمي بك - ان الاصول المتبعة هو وضع اصل المادة بالرأي .
ابراهيم بك - ان الاصول هي وضع التعديل اولا في كل البرلمانات .
شمس الدين بك - وانا اقول كذلك .

نجيب بك ابو الشعر - وانا اقول ان العادة جرت في مجلسنا هذا على هذه الصورة .
ابراهيم بك - ان اللجنة وضعت هذه المادة بعد ان دقت وحكمت العقل والمنطق جيداً لا كما يقترح بصورة مستعجلة ولذلك يجب وضع التعديل بالرأي ثم يرجع الى الاصل عند عدم قبول الاقتراح .

ابو الشعر بك - انا لا اخالف الرأي الذي ابداه ابراهيم بك على شرط ان يتخذ كقاعدة .
فخامة الرئيس - اتفقنا على ان تكون الاقتراحات تقدم على اصل المادة اضع الان اقتراح نظمي بك بالرأي .

فاتفق المجلس على قبول اقتراح نظمي بك كما هو مبين اعلاه وهكذا تصححت المادة الخامسة المادة السادسة - لتطبق حكم هذا القانون على مواد السكة الحديدية التي تخص سكة حديد الدكويل

فخامة الرئيس - موافقين ؟ فوافق المجلس على قبولها .
نظمي بك - اقترح وضع المادة السابعة : تلغى جميع الاحكام التي تعارض مع احكام هذا القانون

ابراهيم بك - ان وضع مثل هذه المادة توضع بالرأي مع هذا ان وافق المجلس على وضعها لا بأس

نخامة الرئيس - اضع المادة السابعة المقترحة من قبل نظمي بك بالرأي فوافق المجلس على قبولها وضمها على القانون

نظمي بك - اقترح وضع مادة ثامنة :

(رئيس الوزراء ووزير العدلية مأموران بانفاذ احكام هذا القانون)

نخامة الرئيس - موافقين ؟ فوافق المجلس وضمها .

نخامة الرئيس - موافقين على مجموع مواد القانون ؟

فوافق المجلس على قبول مجموع القانون

نخامة الرئيس - عندنا للميزانية الخاصة مارأيكم ؟

فوافق المجلس على إحالتها على اللجنة المالية

نخامة الرئيس - عندنا اقتراح رفيفان باشا بشأن مد طريق ما بين مادبا والكرك فقرر

المجلس اولاً طبعه وتوزيعه على الأعضاء لدرسه جيداً

نخامة الرئيس - عندنا اقتراحات من نجيب بك الشريدي الاقتراح الاول :

فخامة رئيس المجلس التشريعي الانضم

نصت المادة (٣٩) من القانون الاساسي بأنه لا يعلن نفاذ اي قانون ما لم يكن مشروعه قد اذيع اولاً مدة شهر واحد قبل سنة الا اذا رأى سمو الامير في المجلس وبموافقة معتمد صاحب الجلالة البريطانية ان المصلحة العامة تقتضي حتماً باعلان نفاذه في الحال

وبما ان الغاية من وضع هذه المادة في القانون الاساسي اطلاق الشعب على مشاريع القوانين لبدء الاراء فيها قبل نفاذ مفعولها وذلك قبل تأليف المجلس التشريعي الذي يمثل الامة ويقوم مقامها ببدء الاراء واقرار القوانين او عدم اقرارها وبما اننا لم نرأى فائدة من نشر مشاريع القوانين والتطويل باترارها ووضعها موضع التنفيذ خلال الثلاثة سنين المنصرمة التي عقت نشر الدستور ولم تأت إلا باضاعة الوقت سدى كما ان الحكومة التي كانت تجمع السلطين التنفيذية والتشريعية قبل دعوة المجلس التشريعي للانتماد لم تبرهن انها اتبعت يوماً ما آراء الاهالي ورغائبها في القوانين وجل ما هناك انها كانت تتخذ من نشر المشاريع لمدة شهر حجة على ان سيرها كان منطبقاً على رغائب الشعب على ما اعتقد ليس الا

وبما ان المادة (٧١) من الدستور خولت المجلس التشريعي حق التعديل والالغاء في القانون الاساسي بعد مرور سنتين على نشره الذي حصل في ١٦ نيسان ١٩٢٨ فاقترح الغاء المادة (٣٩) من القانون الاساسي حتى اذا وافق ثلثا المجلس على ذلك احيل وضع صيغة الالغاء المطلوبة على من يلزم لاجراء المقتضى مولاي المعظم

١٩٣٠-١١-١٢

عضو المجلس التشريعي
نجيب الشريدي

فقرر المجلس تأجيل البحث فيه الى الثامن المجلس بكامله
الرئيس - الاقتراح الثاني فقري

نخامة رئيس المجلس التشريعي الانضم

ان وفرة ماصدر من القوانين والانظمة والتعاليم وما لحق بها من التعديل والالغاء والتصحيح والتفسير جعل الاراء والافكار متبيلة واصبح ليس بمقدور احد اعطاء رأي حاسم في امر تطبيق هذه القوانين والانظمة المبعثرة في الجريدة الرسمية وفي مجموعات سنن ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ فوقف القضاة والمحامون والمترافعون على الاطلاق مكتوفي الايدي مشوشو الافكار ادم هذا الحال فاقترح تأليف لجنة من رجال الحقوق والمشرعين لتنقيح وجمع آخر تعديل معمول به للقوانين المذكورة المبعثرة بما فيه الانظمة والتعاليم والبلاغات وجداول الخطأ والصواب المبينة على اساس تلك القوانين راجياً حواله اقتراحي هذا على من يلزم لاجراء المقتضى مولاي المعظم

١٩٣٠-١١-١٢

عضو المجلس التشريعي
نجيب الشريدي

نجيب بك الشريدي - بعد اعطاء هذا الاقتراح فهمت ان توفيق بك سنوقف في هذا العمل فنجيب بك ابو شعر - ارى اولاً إحالة هذا الاقتراح على الحكومة التي هي بدورها تميله لمطوفة وزير العدلية للعمل بموجبه ثم قد اطلعت على بعض ما يجريه عضو محكمة الاستئناف المهترم توفيق بك بنو من جمع جميع التعديلات ووضعها بمجلد واحد وباسلوب لطيف للغاية فبع ما اشتهر عنه القاضي المسمى اليه من المقدرة القانونية والاحاطة التامة بأي تعديل وقع في شرق الاردن وبإسائر القوانين اري ان من الواجب على وزارة العدلية ان تساعد القاضي للمسمى اليه بانمام مشروعه الكبير مساعداً فعلية ومادية في جمع شتات القوانين المذكورة ليتمكن من طبع هذه المجلة والحكومة او صاحب هذه

المجموعة هما احرار في كيفية اصدار هذه المجموعة وبيعها او توزيعها فانا اشكر حضرة القاضي الذي يتكبد مثل هذه المشاق للنفعة العامة باسم الامة بمجالسكم التشريعي هذا

شمس الدين بك - اريد ان افهم ما معنى هذا الكلام وهذا الاطنا ببحق قاض لم يبدأ في العمل ليستحق الشكر ؟ ام يقصد المطلب الحصول على رضائه بالمدح في هذا المجلس ؟ اريد ان افهم أليس ان هذا القاضي هو من القضاة الذين وصفهم في الجلسات الماضية ولطخهم بالثمة المتعددة امام هذا المجلس عند البحث في قضيته

فخامة الرئيس - ليس من اللازم ان تدخل في هذا البحث فانجب بك لانه كان خروجاً عن الصدد الامر الذي سبب هذا الجدل الغير مفيد والسبب لضياح الاوقات سدى .

نجيب بك ابو الشعر - لماذا لم تنبهوني ؟

فخامة الرئيس - ان تنبهكم ليس من وظائف بل يجب عليكم ان تعلموا واجباتكم ثم ارجوك يا شمس الدين بك ان تمتنع عن الكلام في هذا الصدد .

شمس الدين بك - ألا تريدون ان اختتم كلامي بفخامة الرئيس ؟

فخامة الرئيس - ارجوك باسم الامة ان لا تبحث في هذه الامور

شمس الدين بك - طيب ياسيدي

نجيب بك الشريدي - ان المجلس ليس محل للبراز يا فخامة الرئيس .

فخامة الرئيس - مارايكم في هذا الاقتراح المقدم من قبل نجيب بك الشريدي ؟

فوافق المجلس على احواله على الحكومة .

فخامة الرئيس - الاقتراح الثالث :

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

ان المحاكم الشرعية تستوفي خمسية ملا عن كل عقد نكاح لافراد المسلمين في حين انه لا يستوفي هذا الرسم من غير المسلمين مع ان المادة (٥٤) من القانون الاساسي نصت على ان الاصول الواجب اتباعها في مجالس الطوائف الدينية والرسوم التي تستوفيها تقرر بقانون خاص ولم تصدر الحكومة هذا القانون رغم مرور ما يقارب الثلاث سنين على نشر الدستور وقد نصت ايضا المادة (٥) من القانون الاساسي ان لا فرق في الحقوق امام القانون بين الاردنيين ولو اختلفوا في العرق والدين والامة .

فأتمينا لترويج الزواج وتكثير النسل اقترح صرف النظر عن اخذ رسوم عقود الانكحة او تشميل الرسوم على كافة الاردنيين على السواء تأمينا للعدل والمساواة راجيا حواله اقتراحي هذا على من يلزم لاجراء الانجاب المنتضى مولاي المعظم .

عضو المجلس التشريعي

١٢-١١-١٩٣٠

نجيب الشريدي

ابراهيم بك - ان الحكومة آخذة بوضع هكذا قانون يتعلق بطوائف الغير مسلمين .
نجيب بك الشريدي - ان اقتراحي هو في اول الامر يتضمن عفو الانكحة من الرسوم واما القانون الذي سيصدر بعد مرور ثلاث سنين على نشر الدستور سوف ينظر المجلس فيه اما اذا قرر الان عفو عقود الانكحة من الرسوم يكون من الطبيعي ان لا يوضع مثل هذا القانون الذي تفضل به ابراهيم بك .

ابراهيم بك - يؤجل البحث فيه الى ما بعد وضع القانون .

فخامة الرئيس - سمعتم اقتراح نجيب بك الشريدي .

فقرر المجلس ارسال الاقتراح الى الحكومة لوضع صيغة قانونية لني بالمراد

فخامة الرئيس - الاقتراح الرابع :

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

من البديهي ان مهمة الحكومة في البلاد هي قبل كل شيء توزيع العدالة بين افراد الشعب وبما ان قانون رسوم المحاكم يقضي باستيفاء مبالغ لا قبل للاهالي بحملها بالنسبة للضائقة الاقتصادية التي عمت البلاد وتوزيع العدالة من وظائف الحكومة الاساسية والعدل لا يباع ولا يشترى وقد ثبت ان الرسوم المستوفاة قبل تعديل قانون الرسوم كانت اكثر منها بعد التعديل الاخير الذي استلزم تزبيدها بما دل على ان الاقبال والاقدام على اقامة الدعاوي يتناسب تناسباً معكوساً مع الرسوم وبسبب كثرة هذه الرسوم وعدم استطاعة الاهالي على تحمل عبئها عمد ارباب الدعاوي الى المشاجرات والملاكمات واحداث الجرائم بدلاً من اقامة الدعاوي كما يؤيد ذلك قيود دوائر الامن في كل جهة من جهات الامارة

فاقترح تعديل قانون رسوم المحاكم بصورة تتلائم مع مصلحة الاهالي والخزينة بما ملفتنا الانظار الى وجوب الغاء امانة مكتب الحقوق وامانة الخط المجازي التي تستوفي عن الوكالات

والتي اضيفت على رسوم الحاكم مؤخراً مع انه لا يوجد في بلاد الامارة مكتب حقوق ولا خط
حجازي يستدعي بمادي اخذ هذه الاعانة راجياً حواله اقتراحي هذا على من يلزم لاجراء الاجاب
المقتضى مولاي للعظم

٢١-١١-١٩٣٠

عضو المجلس التشريعي
نجيب الشريدي

ابراهيم بك - اما فيما يتعلق بأعانة مدرسة الحقوق فقد قرر عدم استبقاء الاعانة
للمذكورة كما يستبان من بلاغ نظارة العدلية . اما قول الزميل بخصوص الغاء الطوابع الحجازية
فالحكومة دائبة في درس تعديل قانون التبغ وهي تفكر في ادماج الطوابع الحجازية بطوابع التبغ
معاً وسيعرض هذا القانون على مجلسكم الموقر

نجيب بك الشريدي - هل يرى المجلس بأن رسوم الحاكم متناسبة مع المعقول؟
شمس الدين بك - يستوفي بالمائة خمسة وعشرين من اصل القيمة

نجيب بك الشريدي - ان رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة ويعلم جيداً مقدار الحوادث
التي وقعت بسبب المشاحنات على حقوق بعض الاهالي عند الآخرين لعدم استطاعة ذلك المشاجر
على اقامة الدعوى ودفع الرسوم الباهظة التي تعادل مقدار المبلغ المدعى به هذا هو اقتراحي
ارجو وضعه بالرأي

نجيب بك ابوشعر - ان مبدأ تخفيض رسوم الحاكم لهو شيء مطلوب وضروري ومستحسن
جداً فان احالة هذا الاقتراح الى اللجنة المختصة امر مرغوب

عوده بك - انني ارى قبل البحث في احالته على اللجنة تكليف الاخ المقترح ان يضع صيغة
قانونية تكون انطب من هذه

نجيب بك الشريدي - ان وضع الصيغة ليست من وظائفني

نجيب بك ابوالشعر - ارى ان اقتراح عوده بك مناسب جداً

فخامة الرئيس - اضع اقتراح نجيب بك بالرأي

فقرر المجلس حواله الاقتراح للحكومة لوضع صيغة قانونية في هذا الصدد

فخامة الرئيس - اضع اقتراح نجيب بك المتعلق بتعديل قانون التبغ

فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية

فخامة الرئيس - اقتراح نجيب بك بشأن تمديد اجل العفو في معاملات الانتقال من الرسوم
لمدة سنتين

فقرر المجلس احالته على الحكومة لوضع صيغة قانونية

فخامة الرئيس - الاقتراح المتعلق باعطاء ورقة جنسية مجاناً وجوزات للقاطنين على الحدود ايضاً

فقرر المجلس احالته على الحكومة للنظر فيه

فخامة الرئيس - عندنا اقتراح يتعلق بقانون صيانة الاسلاك البرقية

فقرر المجلس طبعه وتوزيعه على الاعضاء لدرسه

فخامة الرئيس - مواضيع الجلسة الآتية :

« ١ » الاجوبة على الاسئلة

« ٢ » القوانين التي سترد

وانقضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

تكملة صند المجلس